منها حقيقة والاخر مجاز وفي اللازم كلاهما واحد منها حقيقة
والاخران مجازان وانما كان المصدر المعدوم مجازا كالسبة الفعلية
اذ لا فرق بينهما في كونهما لازمين حاصلين من معنى الايقاع
قوله فانه اذا تحرك زيد فقد قام المحرك زيد بتعليل لقوله
ويمكن ان يراد به اه فقط وحينئذ لكونه لازما لا يقتضي المحرك كونه ملزوما
بقيام المحرك زيد قيام العارض بالموصوف قوله فانه اريد بالمحرك
الحالة اه تفريع على مجموع المعنيين لا على قوله فقد قام المحرك
بزيد يوقف في ذلك بادنى تامل قوله فان اريد بالمحرك الحالة
الخ يكون تحريك في الجاز يقتضي من اجزاء المسافة ظاهرا
يقتضي ان يجعل له تلك الحالة في كل جزء يفرض معها
الحاصلة له بالنسبة الى جميع الاجزاء فالحق انها موجودة في
اي جزء يفرض والغرض بيان استمرارها ويكشف عنها تاليف
عن عرضها بقوله دهرية كون الجسم بحيث اي حد من حدود
المسافة يفرض لا يمكنه هو قبل ان الوصول اليه ولا بعده حاصلا
فيه قوله والمعنى الثاني موجود في الخارج اي انها صفة متحققة
موجودة في الخارج دفعة مستمرة من المبدا الى المنتهى المسافة
دهرية المحرك بالمعنى المتوسط قوله اما الاول فامر يعتبره العقل
ولا وجود له في الخارج فانه قيمت المحققون قد عدوا الفعل
من الاعراض النسبية والاجناس العالية للموجودات
الممكنة ولا يمكن حمله على المعنى الثاني لما بينهم بالانفصال قيمت
هذا منهم بناء على عدم الفرق بين صفة المكون وتعلقاتها فانها
موجودات خارجية ونحن نفرق بينهما كما ياتي فقولهم بوجود
الفعل كقولنا بوجود المكونية على ان قول المحكماء يفهم من غير

سيما اذا قام البرهان على خلافه ما قالوا حيث اسندوا المصدر
على كونه اعتباريا بوجوه دقيقة الا ترى انه لو كان موجودا خارجيا
فلابد ان يتعلق به ايقاع آخر وهذا الايقاع ايضا لو كان خارجيا
يتعلق به ايقاع آخر وهكذا الى نهاية فيتسلسل لا يقال يجوز
ان ينتهي الى ايقاع قديم كالوصف الذي يسمى تكوينا فلا يلزم
التسلسل لانا نقول الايقاع المتعلق بالايقاع الحادث
لا يجوز ان يكون قديما والا لكان الايقاع الحادث ايضا قديما
لامتناع تخلف الوقوع عن الايقاع ولا يقتضيه كون التكوين
قديما فان الوجود انما يوجد بتعلق حادث والشبهة انما جاءت
من عدم الفرق بين التكوين القديم وتعلقه الحادث وسيجيء
الفرق قوله فيلزم التسلسل في ظرف المبدا في الامور الواقعة
في الخارج وهو محال اشاره الى شروط جواز برهان التطبيق
كما هو المشهور في جانب العلل يفتقر وجودها جملة الى وقف
وجود المعلول على وجود انها واما في جانب المعلولات فتسلسل
بعد لا يقف عند حد ولم يثبت امتناعه اذ لم يقم عليه برهان
التطبيق وقوله في الامور الواقعة في الخارج تصريح باشتراط الوجود
الخارجي قوله ولانه لا يلزم انه اذا اوقع الفاعل شيئا واحدا
فقد اوجد امورا غير متناهية وهذا بديهي الاستحالة هذا هو الدليل
الثاني على بطلان كون الايقاع موجودا خارجيا واثبات كونه
امرا اعتباريا وتمسك الامور الغير المتناهية هو الايقاع المتربة
في ظرف المبدا أو لا تمسك في لزومها على تقدير كون الايقاعات
امورا موجودة في الخارج لا يقال هذا انما يلزم لو كان ايقاع الايقاع
ايضا فعلا اما لو اوجد شيئا بايقاعه وكان ايقاعه بايقاع

Copyright Aligarh Muslim University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)